

في اجتماع المنظمة رقم 89 الذي عقد في القاهرة «أوابك» تقر ميزانيتها لعام 2013 بـ 2,1 مليون دينار



سفيرنا بمصر د. رشيد الحمد مع هاني حسين وعباس النقي والوفد الكويتي المشارك في الاجتماع (ناصر عبد السيد)



هاني حسين متحدداً للزميلة هناء السيد

وتقديره للجزائر دولة الرئاسة للسرورة الحالية للمؤتمر على التوجهات الفعالة التي أسهمت بدفع مسيرة عمل المنظمة، متمنياً للمملكة العربية السعودية دولة الرئاسة للعام المقبل التوفيق في مهامها. وقد انطلقت أعمال المؤتمر 89 لوزراء بترول الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) أمس برئاسة وزير الطاقة والمناجم الجزائري يوسف يوسف.

وشارت الكويت بوفد يتزأسه وزير النفط هاني حسين ويضم الوكيل المساعد لشؤون الرقابة والإعلام البترولي ممثل الكويت بالمكتب التنفيذي في المنظمة م. عادل الجاسم ومدير التخطيط والإعلام الدولية أحمد الصيرفي ومدير مركز إدارة الإعلام البترولي والعلاقات العامة أنور الخالدي إضافة إلى سفيرنا في مصر د. رشيد الحمد.

● القاهرة - هناء السيد وكونا

مجال تغير المناخ. وأوضح الوزير أن المؤتمر تطرق إلى عدة بنود وموضوعات من بينها مناقشة ميزانية منظمة (أوابك) والاجتماعات التي تنظمها أو شاركت فيها خلال العام المنصرم إضافة إلى استعراض عدد كبير من الدراسات المتعلقة بمجال الطاقة.

وأضاف أن المؤتمر بحث كذلك أوضاع الشركات العاملة بصناعة الطاقة والتابعة لمنظمة (أوابك) والتي تعمل بمجالات وأنشطة النقل البحري وخدمة الناقلات النفطية ومجالات الحفر والتنقيب وشتي مجالات الصناعة النفطية.

وذكر في هذا السياق أنه قد تم استعراض أنشطة هذه الشركات ونتائجها المالية والتي تنفذ حالياً عدداً من المشاريع المشتركة في أكثر من دولة عربية، معتبراً أن ذلك دليلاً على نجاح التنسيق العربي في هذه الصناعة الحيوية البالغة الأهمية. وأعرب عن خالص شكره

عن المنظمة ونتائج تشغيلها. وتقرر أن تتولى المملكة العربية السعودية رئاسة الدورة القادمة 2013 في المجلس الوزاري والتنفيذي للمنظمة، وذلك حسب الترتيب الأبجدي لدول الأعضاء اعتباراً من يناير القادم، كما تم الاتفاق على عقد الاجتماع القادم في مدينة الدوحة بقطر يوم 21 ديسمبر 2013.

من جانبه، أكد وزير النفط م. هاني حسين أهمية القرارات والتوصيات التي تصدر عن مؤتمرات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) والتي من شأنها تعزيز دور المنظمة في المجالات المختلفة.

ودعا إلى ضرورة زيادة مساهمة وتعاون الدول الأعضاء في المنظمة بمجال الطاقة سواء النفط الخام أو الغاز أو الطاقة المتجددة فضلاً عن القيام بالمزيد من الدراسات المتخصصة في جميع المجالات المعنية لاسيما

أقر مجلس وزراء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، في ختام اجتماعه رقم 89 الذي عقد بالقاهرة أمس، مشروع ميزانية المنظمة لعام 2013 وقدرها 2 مليون و102 ألف دينار.

وأعلن المجلس في بيانه الختامي أسماء الفائزين بجائزة أوابك العلمية لعام 2012 وموضوعها (التقدم التقني في استكشاف واستغلال مواد الغاز الطبيعي غير التقليدية في الدول العربية)، حيث فاز بالجائزة الثانية وفدراًها 5 آلاف دينار، البحث المشترك المقدم من أحمد علي عبدالمجيد ومحمد خالد خليفة بالمناصفة، بالإضافة إلى البحث المقدم من أحمد محمود محمد، في حين تم حجب الجائزة الأولى وقدرها 7 آلاف دينار.

كما قرر المجلس تمديد الفترة لجمهورية العراق للإشراف على معهد النفط العربي للتدريب لمدة عام اعتباراً من يناير 2013، كما استعرض نشاط الشركات المنبثقة

هاني حسين يدعو إلى ضرورة زيادة مساهمة وتعاون الدول الأعضاء في المنظمة بمجال الطاقة

«الشال»: صدور قانون الشركات الجديد بداية لطريق الإصلاح

وأصبحت القوانين المتشددة فرصة للمرتشدين، لأن ثمن خرقها أعلى، ولعلنا، الآن، نعرف أن هناك تهمة كبيرة بالرشوة طالت 26٪ من أعضاء مجلس الأمة الأسبق، وأن الراشي ربما يكون أحد كبار السلطة التنفيذية، ولكن القرار السياسي كان وأد القضية بدعوى قصور في نصوص القانون التي تم التفاوض على أساسه - غسول الأموال - رغم ثبوت واقعة الرشوة، وبعضهم مسؤول، الآن، عن التشريع ومراقبة التنفيذ.

وتؤكد التأكيد أن قانون الشركات الجديد قانون حيد، ولكن صدوره ليس نهاية المطاف وإنما بداية الطريق، للقوانين، كما الأحياء المائية، تمت إن حرمت من بيئتها المناسبة، وما في يحتاج إلى إصلاح موانع البيئة السليمة والصلبة في تطبيق القوانين. فلا معنى كبير لكون الكيان القانوني لأي شركة على الورق سليماً، بينما تمارس البيروقراطية، كلها، المعطلة لاستثمار ترخيص لها، شاملاً رشي للبلدية والكهرباء، مثلاً، للحصول على ما هو حق بحكم القانون.

الكويت تستغرق 88 يوماً، بينما راوحت في دول مجلس التعاون الخمس، الأخرى، بين يوم واحد في السعودية، وأغلاها 37 يوماً في قطر. وعند الإحصاء بحق، يحتاج المضي بالمطالبة إلى نحو 50 إجراء إدارياً في المحاكم وإلى 566 يوم تقاض، وتكلفة بقيمة 18,8٪ من قيمة الادعاء أو الدين حتى يتحصل. وحتى الادعاء مقابل رهن مضمون، يحتاج إلى 4,2 سنوات، وأما تمت استعادته بعادل 37,9٪ من قيمة الدين، بينما يحتاج إلى 3 سنوات، في قطر، للحصول على 53٪ من قيمة الدين، ويحتاج إلى 2,5 سنة وتكلفة 64,2٪ من القيمة في البحرين، ويضيف ضعفاً إلى حزمة القوانين، وحتى الجيد منها، الانتقائية في التطبيق، واستشراف الفساد، بقوة القانون في حياته وعادته، والجميع أمام القانون سواء، وأي انحراف من قبل سلطات تطبيقه لاسد أن يعاقب عليه القانون، وذلك لا يحدث. وأمام التراخي في تطبيق القانون، انتشرت ظاهرة الفساد، فبات أحد لا يستطيع إنجاز معاملة من دون واسطة أو رشوة،

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي قانون الشركات الجديد مؤكداً أن القانون جاء متطوراً، كثيراً إذا ما قورن بالقديم، فضل المكبة عن الإدارة وتأسيس شركات عامة، بقرار وزاري، والسماح بتأسيس الشركات، غير الهادفة للربحية، وتقنين الأسهم الممتازة.. إلخ، كلها وغيرها الكثير، مزايا متقدمة، ولكن شرط الضرورة التي لا تحتمل الانتظار بضعة أسابيع لا ينطبق عليه، وتبقى مشكلة الكويت، ليست، دائماً، في نقص القوانين، ولا حداثة أو جودة الموجود، وإنما في إجراءات التطبيق وإجراءات التقاضي، مثل عدم احترام القانون أو عدم احترام عنصر الوقت، عند تطبيقه، ما يلغى كثيراً من منافع القانون مهما بلغت جودته.

وتنظيم القوانين، إضافة التقرير أنه في دراسة البنك الدولي التي كانت حول مستويات مواجهة العسر المالي ونظم الإقراض والإقراض، تشرح في أحد أجزاءها أمثلة تشمل بطء نفاذ الإجراءات وبطء كلفة التقاضي في المحاكم الكويتية، وارتفاعها، فتذكر، مثلاً، أن إجراءات تسجيل الملكية للمعقارات في

«الدولي» يصدر رزنامته السنوية لعام 2013

أعلن بنك الكويت الدولي عن إصدار رزنامته السنوية لعام 2013، وتوزيعها كهدية لعملائه بمناسبة قرب حلول العام الميلادي الجديد 2013. وقال مسؤول أول العلاقات العامة في «الدولي» فهد السرحان: «كعادته كل عام، يحرص بنك الكويت الدولي على تقديم رزنامته السنوية بتصميمها المميز لعملائه وموظفيه، وذلك بمناسبة قرب حلول العام الميلادي الجديد 2013». مشيراً إلى أن رزنامة «الدولي» لعام 2013 تضمنت مجموعة من منتجات وخدمات البنك التي يميز بها عملاءه، وستكون متاحة في جميع فروع بنك الكويت الدولي المنتشرة في جميع أنحاء الكويت، واحتتم السرحان قائلاً: «إن الدولي مستمر في تطوير وتنويع خدماته ومنتجاته المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتسخير كل السبل التي ترسخ تقديره الكبير لعملائه، وذلك لتعزيز مكانته الرائدة داخل القطاع المصرفي الكويتي بفضل إستراتيجيته وخطته التوسعية في السوق الكويتي من خلال فروع الـ 21.



«بيان»: البورصة تفاعلت مع الأجواء الإيجابية

نذكر تقرير شركة «بيان» للاستثمار الأسبوعي أن سوق الكويت للأوراق المالية تمكن من العودة مرة أخرى لتسجيل المكاسب الأسبوعية لمؤشراته الثلاثة، والتي أنهت تعاملات الأسبوع الماضي محترمة في الإغلاق في المنطقة الخضراء، وذلك بعد التباين الذي شهدته في الأسبوع الذي سبقه، حيث جاء ذلك نتيجة القوى الشرائية التي شملت بعض الأسهم القيادية والثقيلة في السوق، بالإضافة إلى عمليات المضاربة التي تركزت على بعض الأسهم الصغيرة. وأضاف التقرير أن السوق تفاعل مع الأجواء التي تشهدها البلاد حالياً على الصعيد السياسي، حيث شهد الأسبوع الماضي انعقاد الجلسة الأولى للمجلس الجديد، وذلك بحضور أعضاء الحكومة الجديدة، وعلى رأسهم رئيس مجلس الوزراء، حيث أوضح أن الحكومة ستعقد مجلس الأمة برنامج عمل متوافقاً مع خطة التنمية، والتي تتضمن الأليات والبرامج الرامية لتنفيذ الرؤى المحققة لتطلعاتنا جميعاً في غد أفضل، موضحاً أن المرحلة المقبلة مليئة بالتحديات، حيث قال «إن هذه المرحلة تتطلب تنشيط الاقتصاد الوطني وتفعيل إصلاح الوضع

الاقتصادي والمالي ومعالجة اختلاله، وتفعيل الدور الإيجابي الجاد للقطاع الخاص في شراكته مع الحكومة في مسيرة التنمية الشاملة». ولا شك أن تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية من شأنه أن يثمر عن نتائج إيجابية ستعكس على الوطن والمواطنين. فلقد عانت الكويت كثيراً من الخلافات السياسية الرميثة التي انعكست سلباً على أداء الاقتصاد المحلي بشكل ملحوظ وواضح، لذا فإننا نامل في أن يتم التعاون المتشرف والإيجابي بين الحكومة ومجلس الأمة لما فيه صالح البلاد، كما نامل أيضاً أن تتم ترجمة تصريحات المسؤولين في الحكومة إلى واقع مرئي وملحوس، وألا تكون مثل التصريحات السابقة التي لم نجد لها أي تنفيذ فعلي على أرض الواقع، كما نرجو أن تستعين الحكومة بالعديد من الدراسات التي أعدتها جهات دولية ومحلية شخصت الوضع الاقتصادي، والتحديات التي تواجهه وسبل العلاج الملائمة لذلك، توفيراً للوقت والجهد، إذ اتفقت أغلب تلك الدراسات في تحديد المعوقات التي يواجهها الواقع الاقتصادي، وكذا أهم الإجراءات الواجب اتخاذها لانتشاله من أزمنته.

انخفاض المصروفات التشغيلية لـ «الأهلي» المتحد وراء ارتفاع مستوى ربحيته

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي نتائج البنك الأهلي المتحد لفترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، المنتهية في 30 سبتمبر 2012، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك، بعد خصم ضريبة دعم العملة الوطنية وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والرياسة، قد بلغ ما قيمته 28,7 مليون دينار، مرتفعاً بما مقداره 6,7 ملايين دينار، ومسجلاً ارتفاعاً نسبته 30,5٪، مقارنة بنحو 21,9 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2011. وارتفع مستوى هامش صافي الربح إلى ما نسبته 33,8٪ من 26,5٪ للفترة نفسها من العام السابق.

وتعود أسباب ارتفاع مستوى ربحية البنك إلى انخفاض في قيمة المصروفات التشغيلية، بنحو 6,9 ملايين دينار، أي نحو 14,2٪، وصولاً إلى 42,3 مليون دينار، مقارنة بنحو 49,3 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2011، وجاء معظم هذا التراجع من بند توزيعات المودعين بنحو 5,6 ملايين دينار، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 20,8٪، عندما بلغت التوزيعات للمودعين نحو 21,1 مليون دينار، مقارنة مع 26,7 مليون دينار في الفترة نفسها من العام 2011.

وارتفع إجمالي إيرادات التشغيل بنحو 1,9 مليون دينار أي نحو 2,4٪، وجاء هذا الارتفاع من بند إيرادات تمويل، والذي ارتفع بنسبة 12,1٪ أي نحو 1,5 مليون دينار، لتصل جملة إلى 74 مليون دينار، بعد أن كانت عند 72,5 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2011.

وارتفع بند صافي إيرادات التوظيف بنحو 15,4٪، وصولاً إلى 52,9 مليون دينار بعد أن بلغ نحو 45,8 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق، وذلك نتيجة انخفاض توزيعات المودعين بنحو 20,8٪، كما أسلفنا سابقاً، مع ارتفاع إيرادات التمويل بنحو 12,1٪، كما أسلفنا سابقاً، وبلغ صافي هامش الفائدة (الفرق ما بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة) ما نسبته 4,7٪، مقارنة بنحو 4,2٪ للفترة نفسها من العام الفات 2011. وتشير البيانات المالية للبنك، إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل تراجعاً، بلغ قدره 53,5 مليون دينار ونسبته 12,2٪، لتصل إلى 2574,4 مليون دينار، مقابل 2627,8 مليون دينار، في نهاية عام 2011.

في حين ارتفع إجمالي الموجودات بنحو 109,7 ملايين دينار، أو ما نسبته 4,5٪، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2011، حين بلغ 2464,7 مليون دينار وتراجع النقد وأرصدة لدى البنوك بنسبة 35,4٪، أو ما يعادل 149,9 مليون دينار، ليصل الإجمالي إلى نحو 273,3 مليون دينار (10,6٪ من إجمالي الموجودات)، مقابل 423,3 مليون دينار (16,1٪ من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2011. كما تراجع، أيضاً، عند المقارنة بمستواه للفترة نفسها من عام 2011، وبخو 101,5 مليون دينار، أو ما نسبته 27,1٪، حين بلغ آنذاك نحو 374,8 مليون دينار (15,2٪ من إجمالي الموجودات). وتراجعت الدائعات لدى بنك الكويت المركزي، بنسبة 11,5٪، أو ما يعادل 20 مليون دينار، ليصل الإجمالي إلى نحو 351,5 مليون دينار (13,7٪ من إجمالي الموجودات)، مقابل 371,6 مليون دينار (14,1٪ من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2011، وعند المقارنة بمستواها، للفترة نفسها من عام 2011، نجدها ارتفعت بنحو 45,5 مليون دينار، أو ما نسبته 14,9٪، حين بلغت آنذاك نحو 306,1 مليون دينار (12,4٪ من إجمالي الموجودات). وارتفعت بند «مدينو تمويل»، بنحو 108,3 ملايين دينار عندما بلغ مستواه نحو 1726 مليون دينار (67٪ من إجمالي الموجودات)، مقابل 1617,7 مليون دينار (61,6٪ من إجمالي الموجودات) في نهاية ديسمبر 2011، وارتفع بنحو 154,4 مليون دينار، مقارنة مع نهاية سبتمبر 2011، حين بلغ نحو 1571,6 مليون دينار (63,8٪ من إجمالي الموجودات).

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات الربحية للبنك، كلها، قد سجلت ارتفاعاً، إذ ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) (الخاص بمساهمي البنك) من 9,3٪، في نهاية سبتمبر 2011، إلى نحو 10,8٪، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) (الخاص بمساهمي البنك والمحصص غير المسيطرة) ارتفاعاً، بلغ، أيضاً، نحو 11,1٪، قياساً بنحو 10,9٪، في نهاية سبتمبر من عام 2011.

وحقق العائد على رأسمال البنك (ROC) (الخاص بمساهمي البنك) ارتفاعاً، أيضاً، حين بلغ نحو 25,1٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، والبالغ 22,2٪، وارتفعت ربحية السهم (EPS) (الخاص بمساهمي البنك) إلى 27,2 فلساً مقابل 22,7 فلساً، للفترة نفسها من عام 2011، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) بنحو 24,8 مرة مقارنة مع 31,1 مرة، في الفترة نفسها من العام السابق، فيما بلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 3,7 مرات مقارنة مع 3,9 مرات، في الفترة نفسها، من عام 2011.

الكويت تحتاج إلى 61,1 مليار دينار نفقات عامة بحلول السنة المالية 2020/2021

نذكر تقرير الشال أن هناك حملة نيابية لبدء اقتسام ثروة الوطن، في زمن فيه الكويت استثناء، حيث يقع أكثر من نصف السكان في فئة عمرية صغيرة - أقل من 21 سنة - ممن لا يشاركون، انتخاباً أو ترشيحاً أو تعييناً، في سلطات اتخاذ القرار، بينما الاقتسام كله دين يقيد على حساب مستقبلهم، فقد بدأ نواب حتى قبل قسمهم اليميني، بتقديم سيل من المقترحات الشعبية حول إسقاط القروض أو فوائدها أو اللجوء إلى البدلات والهبات لمن لا يستفيد مما تقدم، بينما كانت حجج الحكومة، كلها، لدعم تغيير مكونات المجلس هي التنمية المعطلة، وتلك المقترحات مؤشرات على انتحار مؤكّد لمشروع التنمية.

وأضاف التقرير أن الواقع في تلك البداية المقلقة ليس فقط تهديداً قاتلاً لمشروع التنمية، وإنما تهديد لاستمرار الدولة، إنها محاولة شراء سلطة أو تكفير عن ذنب بتهمته الارتشاء، على حساب بقاء الدولة، فمن دون استثمار عائدات النفط لخلق بدائل لدخله، بعد عمر قصير، لا مجال لاستقرار دولة قطر ومملكة البحرين والسلطة عمان في المراتب الرابعة والخامسة والسادسة بعدد 1326 و1086 و986 مواطناً ممتلكاً للعقار في الدول الأعضاء الأخرى على التوالي، وأظهرت البيانات الإحصائية أن عدد حالات تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى خلال عام 2011 بلغ 16107 حالات تملك بنسبة زيادة قدرها 51,1٪ مقارنة بالعام 2010 الذي سجلت فيه 10657 حالة تملك، وأوضحت الإحصائية ارتفاع الإجمالي التراكمي لحالات شراء العقار لبلغ 93767 حالة تملك في نهاية عام 2011 مقارنة بـ 77804 حالات تملك في نهاية عام 2010.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات الربحية للبنك، كلها، قد سجلت ارتفاعاً، إذ ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) (الخاص بمساهمي البنك) من 9,3٪، في نهاية سبتمبر 2011، إلى نحو 10,8٪، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) (الخاص بمساهمي البنك والمحصص غير المسيطرة) ارتفاعاً، بلغ، أيضاً، نحو 11,1٪، قياساً بنحو 10,9٪، في نهاية سبتمبر من عام 2011.

وحقق العائد على رأسمال البنك (ROC) (الخاص بمساهمي البنك) ارتفاعاً، أيضاً، حين بلغ نحو 25,1٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، والبالغ 22,2٪، وارتفعت ربحية السهم (EPS) (الخاص بمساهمي البنك) إلى 27,2 فلساً مقابل 22,7 فلساً، للفترة نفسها من عام 2011، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) بنحو 24,8 مرة مقارنة مع 31,1 مرة، في الفترة نفسها من العام السابق، فيما بلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 3,7 مرات مقارنة مع 3,9 مرات، في الفترة نفسها، من عام 2011.